المملكة المغربية

كلمة السيدة

وزيرة الاقتصاد والمالية

أمام مجلسي البرلمان بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2024

20 أكتوبر 2023

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس النواب؛

السيد رئيس مجلس المستشارين؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة البرلمانيين؛

يسعدني أن أتقدم أمام مجلسيكم الموقرين لبسط الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية لسنة 2024. هذه المناسبة السنوية، فضلا عن طابعها الدستوري، تعتبر فرصة لتأكيد الحرص المشترك لدى المؤسستين التنفيذية والتشريعية، على التعاون وتعبيد الطرق المثلى لخدمة المصالح العليا لبلادنا، عبر الوقوف على ما تحقق من منجزات تنموية، واستشراف المستقبل وفق رؤية تُوازِنُ بين التدبير الأمثل لمقدراتنا الوطنية في ظل الأزمات المتتالية، وبين ضرورة الانكباب على تنزيل الأوراش الاستراتيجية الكبرى بهدف تحصين وتطوير مؤهلاتنا الوطنية على كافة الصعد.

وكما جاء في الخطاب الافتتاحي للدورة التشريعية الحالية، الذي ألقاه جلالة الملك نصره الله، فإن أولى الأوراش التي تنتظرنا تهم العنصر البشري، من خلال المشروع التاريخي للحماية الاجتماعية الذي أطلقه جلالته، وأعطى تعليماته السامية أمام مجلسيكم الموقرين، بتفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر الذي سيمكن من تحسين الوضع المعيشي لملايين الأسر والأطفال. وهو ما سيشكل انعطافة كبرى في مسار بناء نموذجنا التنموي والاجتماعي لصون كرامة المواطنين في كل أبعادها.

السيدات والسادة؛

كما تعلمون، يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2024، في سياق وطني استثنائي على إثر الزلزال العنيف الذي عرفته بلادنا ليلة الثامن من شتنبر 2023، وما خلفه من شهداء وجرحى، ومن خسائر في الممتلكات والبنى التحتية.

وكعادته في مثل هذه المحن، أعطى المغرب درسا للعالم في الالتحام، يدا واحدة، بقيادة ملكية حكيمة، بالتعامل السريع والفعال مع مخلفات الكارثة الطبيعية منذ الساعات الأولى لحدوثها، في ظل حملة تضامنية رسمية وشعبية أدهشت القريب والبعيد على السواء، مرورا بتقديم مختلف أشكال الدعم والمساعدة المالية المباشرة للمتضررين، فضلا عن تكاليف ترميم أو إعادة بناء المساكن المتضررة أو المنهارة كليا، وذلك من خلال الحساب الخاص الذي تم

إحداثه لهذه الغاية، موازاة مع إطلاق برنامج مندمج وطموح لإعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة خصص له غلاف مالي يقدر ب 120 مليار درهم، على مدى خمس سنوات، وسيتم إنجازه عن طريق "وكالة تنمية الأطلس الكبير" التي صادقتم بالإجماع على المرسوم بقانون المحدث لها.

السيدات والسادة؛

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2024 أيضا في سياق دولي صعب يطبعه اللايقين في ظل استمرار الضغوط التضخمية والتوترات الجيوسياسية، ما أثر بشكل بالغ على آفاق الاقتصاد العالمي حيث يتوقع ألا يتجاوز معدل النمو العالمي 3% خلال سنتي 2023 و2024 توالياً، في حين سيسجل اقتصاد منطقة اليورو، الشريك الاقتصادي الرئيسي لبلادنا، نموا في حدود 0,7% خلال سنة 2023، ويتوقع ألا يتعدى 1,2% خلال سنة 2024.

ورغم هذا السياق الدولي الصعب، تمكنت بلادنا، تحت القيادة المتبصرة والحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله، من مواجهة هذه الضغوط والأزمات والحد من تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث حقق اقتصادنا الوطني معدل نمو يقدر بحوالي 1,3% نهاية سنة 2022، فيما يتوقع أن يبلغ هذا المعدل 3,4% عند متم سنة 2023، مع عجز في الميزانية لا يتجاوز 4,5% برسم سنة 2023 مقابل 5,2% سنة 2022.

وتشير المؤشرات القطاعية خلال سنة 2023 إلى تحسن دينامية الاقتصاد الوطني، حيث من المتوقع ارتفاع القيمة المضافة الفلاحية ب 6%، بعد انخفاض يقدر بحوالي 12,9% خلال سنة 2022، في حين ستعرف القيمة المضافة للقطاعات غير الفلاحية ارتفاعا يقدر ب3,1% خلال سنة 2023، مقابل 3% المسجلة خلال سنة 2022.

ومن جانبها حققت القطاعات التصديرية نتائج إيجابية، لاسيما صادرات السلع والخدمات التي ارتفعت ب8,4% عند متم شهر غشت من سنة 2023 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022، كما ارتفعت صادرات صناعة السيارات ب36%، وصادرات الصناعات الالكترونية والكهربائية ب33%، وصادرات صناعات النسيج والصناعة الجلدية ب9% خلال نفس الفترة.

كما تسارعت الدينامية الإيجابية للقطاع السياحي منذ مطلع سنة 2023، حيث حقق عائدات تتجاوز 71 مليار درهم نهاية شهر غشت، مسجلا بذلك ارتفاعا يقدر ب33% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022. ويتوقع أن تتعزز هذه الدينامية الإيجابية بفضل التدابير التي جاءت بها خارطة الطريق 2023-2026 للقطاع السياحي.

من جانب آخر، ارتفعت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج لتناهز 78 مليار درهم نهاية شهر غشت لسنة 2023، مقابل 73 مليار درهم المحققة خلال نفس الفترة من سنة 2022، أي بزيادة تقدر بـ 7%.

السيدات والسادة؛

ما من شك أنه رغم هذه الإنجازات المهمة التي أبانت عن صمود اقتصادنا أمام توالي الصدمات، فقد بقي الهاجس الرئيس متمثلا في المواجهة الفعالة لانعكاسات الظرفية على المستوى الاجتماعي. وفي هذا الصدد، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، اتخذت الحكومة مجموعة من القرارات الاستباقية بهدف التخفيف من تأثيرات التضخم والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، كلفت ميزانية الدولة غلافا ميزانياتيا إضافيا بقيمة 40 مليار درهم برسم سنة 2022، وأكثر من 10 مليار درهم برسم السنة المالية الجارية.

وقد مكنت هذه التدابير من تقليص معدل التضخم من 10,1% المسجل خلال شهر فبراير من سنة 2023، إلى 5% نهاية شهر غشت الماضي، كما يتوقع التحكم في المعدل السنوي للتضخم في حدود 6% برسم سنة 2023.

السيدات والسادة؛

من الطبيعي أن توالي الصدمات مقابل الطموح الإرادي للانخراط في مسار تنموي مستدام ومتوازن، يفرض علينا استحضار التحديات التي تواجهها بلادنا على عدة مستويات.

وفي هذا الصدد، فإن مشروع قانون المالية 2024 يستجيب للتحديات التي تنتصب أمامنا والتي ينبغي أن نعمل جميعا على التصدي لها، عبر التنفيذ الحازم

والفوري للتوجيهات الملكية السامية، سواء فيما يتعلق بإعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة من زلزال الحوز، أو ما يخص مواجهة إشكالية ندرة المياه أو توطيد أسس الدولة الاجتماعية، أو غيرها من التحديات التي سيأتي التفصيل فيها ضمن هذا العرض.

كما أنه لا يمكن إغفال المستوى الجيوسياسي، إذ لازالت وحدتنا الترابية تحتل مركز انشغالنا الوطني الإجماعي باعتبارها القضية الوطنية الأولى. فإذا كانت بلادنا قد حققت تقدما حاسما ونهائيا في هذا المجال، إن على الصعيد الديبلوماسي أو التنموي، بفضل السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، فإن إصرار بعض الأطراف على مناهضة وحدتنا الترابية يُضيع على الدول المكونة للفضاء المغاربي فرص الاندماج الاقتصادي والتنموي، ويَحرِمُها من موقع تفاوضي أكبر وأقوى في وقت يحتدم فيه الصراع العالمي في اتجاه ترتيب خارطة دولية جديدة يعاد فيها توزيع مناطق النفوذ وتداخل المصالح.

كما لا يفوتني أن أنوه بالمجهودات الجبارة والتضحيات الجسام التي تبذلها كل مكونات القوات المسلحة الملكية، والأمن الوطني، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، على تجندها الدائم، تحت قيادة جلالة الملك حفظه الله، للدفاع عن وحدة الوطن وأمنه واستقراره.

السيدات والسادة؛

بناء على ما سبق، فإن الحكومة عازمة على أن تجعل من مشروع قانون المالية لسنة 2024، تجسيدا للتوفيق الأمثل بين طموحاتنا وإمكانياتنا الذاتية، وبشكل يسمح بتعزيز مناعة منظومتنا الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال اعتماد مقاربة واقعية وشاملة، تقوم على أربعة محاور أساسية ومتكاملة على النحو التالي:

أولا: مباشرة التنفيذ الفوري والفعال لبرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من الزلزال، موازاة مع توطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية؛

ثانيا: المضي قدما في مسار تكريس أسس الدولة الاجتماعية والارتقاء بالمسار التنموي لبلادنا، وذلك تجسيدا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، وانسجاما مع مرتكزات البرنامج الحكومي؛

ثالثا: مواصلة الإصلاحات الهيكلية

رابعا: تعزيز استدامة ماليتنا العمومية، مع الحرص على تعبئة الهوامش المالية اللازمة لتنزيل مختلف الأوراش والإصلاحات.

بالنسبة للمحور الأول المتعلق بتنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من الزلزال، موازاة مع توطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية؛

تجدر الإشارة إلى أنه تم إعداد هذا البرنامج وفق مقاربة التقائية وتشخيص دقيق للحاجيات والمؤهلات الترابية للمناطق المتضررة، الشيء الذي يستدعي، بالضرورة، العمل في إطار تعاقدي يحدد مسؤوليات كافة المتدخلين في هذا البرنامج.

وفي هذا الإطار فقد تم البدء، انطلاقا من شهر أكتوبر الجاري، في صرف المساعدات الاستعجالية المحددة في 2500 درهم شهريا لمدة سنة، لفائدة 60 ألف أسرة من الأسر التي انهارت منازلها جزئيا أو كليا.

كما تم إطلاق عملية تأهيل الطرق وتوسعتها، إضافة إلى إعادة تأهيل المراكز الصحية والمؤسسات التعليمية التي عرفت أضرارا أو انهيارا كليا، وكذا مباشرة تقديم الدعم للفلاحين من أجل إعادة تشكيل القطيع الوطني، ودعم الشعير والأعلاف المركبة بالمناطق المتضررة.

ولتتبع وتمويل هذه المشاريع، التي ستهم قطاعات التعليم والصحة والتجهيز والسكن والثقافة والسياحة والفلاحة والأوقاف، فقد قررت الحكومة فتح اعتمادات بقيمة 2,5 مليار درهم من مخصصات الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال، وذلك من أجل المباشرة الفورية لتنزيلها.

وستنكب الوكالة المخصصة لهذا الغرض على برمجة تدخلات مختلف القطاعات الحكومية والتنسيق فيما بينها مع مراعاة العامل الزمني قصد استكمال إنجاز البرنامج في الحيز الزمني المخصص له.

السيدات والسادة؛

موازاة مع تفعيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام، ستعمل الحكومة على توطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية التي زادت حدتها خلال السنوات الأخيرة، لاسيما تزايد الضغوطات التضخمية، وأزمة الجفاف وندرة المياه، وتصاعد مخاطر التغيرات المناخية. وذلك وفق منظور يقوم على بعدين متكاملين، أولهما استباقي للتعامل مع الإكراهات المستعجلة وقصيرة الأمد، وثانيهما إصلاحي بنيوي يروم معالجة الإشكالات ذات التأثيرات البنيوية على المديين المتوسط والبعيد.

في هذا الصدد، فإن التدابير التي اتخذتها بلادنا من أجل التحكم في مستوى التضخم وإعادته إلى مستويات ما قبل الأزمة، قد بدأت تؤتي ثمارها من خلال ما تم تسجيله من انخفاض خلال الأشهر الأخيرة. غير أن ذلك لا يعفينا من ضمان الجاهزية الدائمة للتدخل بالآليات المناسبة نظرا لحساسية الظرفية الدولية، مع تكثيف الجهود لتحقيق التوازن الضروري بين السياسة الميزانياتية والسياسة النقدية.

في نفس السياق، سيتم العمل على توطيد التدابير الرامية إلى دعم المواد الأولية الفلاحية والأعلاف، موازاة مع تطوير سلاسل الإنتاج والتوزيع في إطار استراتيجية الجيل الأخضر التي ستواصل الحكومة تنزيلها خلال سنة 2024، ولا سيما من خلال الحرص على تفعيل الالتزامات التي تضمنها 19 عقد-برنامج التي تم التوقيع عليها بداية السنة الحالية، باعتمادات تفوق 110 مليار درهم، منها 42 مليار درهم كمساهمة من الدولة.

من جانب آخر، ووفقا للرؤية الملكية الرشيدة بخصوص السياسة المائية ببلادنا، تضع الحكومة نجاعة تدبير الموارد المائية ضمن أولوياتها، حيث ستحرص على تسريع تنزيل مختلف مكونات البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي، لاسيما عبر مواصلة تعبئة غلاف مالي إجمالي يبلغ 143 مليار درهم خلال الفترة 2020- 2027.

وفي هذا الصدد، فقد تم الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الماء ب5 ملايير درهم، برسم قانون المالية لسنة 2023، وفتح اعتمادات إضافية ب1,5 مليار درهم خلال نفس السنة. هذا، فيما تم تحديد الاعتمادات المالية الإضافية المخصصة لهذا البرنامج ب5 ملايير درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024، لتبلغ بذلك الاعتمادات الإجمالية المتوقعة ما يفوق 18 مليار درهم.

وتتمثل أهم مشاريع هذا البرنامج في:

- استكمال مشروع الربط بين الأحواض المائية لسبو وأبي رقراق؛
- مواصلة إنجاز السدود للرفع من قدرة التخزين من المياه العذبة؛
- تسريع مشاريع تعبئة المياه غير التقليدية، من خلال برمجة محطات تحلية مياه البحر، والرفع من حجم إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة؛
- تعزيز التزود بالماء الصالح للشرب في العالم القروي.

ومن المؤكد أن مختلف عناصر هذه السياسة المائية تتم بانسجام مع سياسة بيئية تسعى لتعزيز مناعة بلادنا في مواجهة التغيرات المناخية والحد من تأثيراتها، عبر مقاربة مندمجة ومتكاملة، تقوم على:

- تعزيز الإطار المؤسساتي الذي سيمكن من تكثيف التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية لتكريس البعد المناخي في مختلف السياسات العمومية؛
- تعزيز التدابير التحفيزية ذات الطابع البيئي؛
- واتخاذ التدابير الرامية لتشجيع الأدوات المالية الخضراء بالتشاور مع بنك المغرب والمؤسسات المالية المختصة.

السيدات والسادة؛

يقوم المحور الثاني لمشروع قانون المالية لسنة 2024 على المضي قدما في مسار تكريس أسس الدولة الاجتماعية، تجسيدا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، حيث قطعت الحكومة أشواطا كبيرة في تنزيل التزاماتها والتي يأتي على رأسها ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وإصلاح قطاعي الصحة والتعليم، والوفاء بالتزامات الحوار الاجتماعي، وإنعاش التشغيل (خصوصا برنامجي أوراش وفرصة)، ودعم السكن، والارتقاء بوضعية المرأة وتوطيد الإدماج الاجتماعي للأسر وغيرها من الإصلاحات المجتمعية التي تدخل في إطار إرساء أسس الدولة الاجتماعية.

فبالنسبة لورش تعميم الحماية الاجتماعية، نجحت الحكومة في تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وفق الأهداف والإطار الزمني المحدد له، من خلال انتقال المستفيدين سابقا من نظام "راميد" إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وذلك ابتداء من فاتح دجنبر 2022. وهو ما فتح الباب أمام حوالي 4 ملايين أسرة فقيرة للولوج إلى العلاج بالمستشفيات العمومية والخاصة، مع تحمل الدولة لاشتراكاتهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بغلاف مالي سنوي يقدر ب **9,5 ملايير درهم**.

كما تمكنت الحكومة، وبفضل تعاون المؤسسة التشريعية، من وضع الترسانة القانونية والتنظيمية اللازمة لتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض على

كافة الفئات من خلال المصادقة على مجمل النصوص ذات الصلة بأنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

وتجسيدا للتوجيهات الملكية السامية، التي أكدها جلالته في خطاب افتتاح السنة التشريعية، تعمل الحكومة على التفعيل التدريجي لبرنامج الدعم الاجتماعي المباشر قبل نهاية هذه السنة، وذلك وفق تصور شامل وفي إطار مبادئ القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية الذي صادق عليه البرلمان. وستحرص الحكومة وفقا للتوجيهات الملكية السامية على احترام مبادئ التضامن والشفافية والإنصاف لمنح الدعم، وذلك بالاستناد إلى نظام الاستهداف الخاص بالسجل الاجتماعي الموحد. وتبلغ تكلفة هذا البرنامج برسم سنة 2024 ما يناهز **25 مليار درهم** سيتم تمويلها عبر المساهمة التضامنية على الأرباح والدخول الخاصة بالمقاولات إلى جانب العمل على عقلنة ونجاعة برامج الدعم الاجتماعي الموجودة حاليا وخاصة إصلاح نظام المقاصة من خلال تحديد الاعتمادات المفتوحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024 في 16,4 مليار درهم.

ولمواكبة ورش تعميم الحماية الاجتماعية، ستواصل الحكومة المضي قدما في تأهيل المنظومة الصحية الوطنية، لا سيما عبر توسيع العرض الصحي من خلال مواصلة بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية الجديدة وإعادة تأهيل 1.400 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية ومواصلة تطوير النظام

المعلوماتي المندمج وتعزيز حكامة المنظومة الصحية الوطنية. ولهذه الغاية ستواصل الحكومة تعبئة الموارد المالية اللازمة لتأهيل المنظومة الصحية، حيث سيستفيد قطاع الصحة والحماية الاجتماعية من غلاف مالي إضافي يبلغ 2,6 مليار درهم، لتبلغ الميزانية الإجمالية المخصصة لهذا القطاع في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024، ما يناهز 31 مليار درهم.

السيدات والسادة؛

نظرا للأهمية التي يحظى بها إصلاح منظومة التربية والتكوين كإحدى ركائز الدولة الاجتماعية، ستعمل الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2024، على مواصلة تنزيل الالتزامات التي جاءت بها خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التعليمية 2022-2026، حيث خصصت اعتمادات مالية إضافية تقدر ب5 ملايير درهم في إطار هذا المشروع.

كما ستعمل على مواصلة تنزيل خارطة الطريق لتعميم التعليم الأولي في أفق سنة 2028 عبر إحداث حوالي 4000 وحدة تعليمية سنويا، وتمكين المربيات والمربيين من التكوين الجيد مع التركيز على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و6 سنوات في العالم القروي على وجه الخصوص.

إضافة إلى ذلك، ستعمل الحكومة من خلال المشروع المعروض بين أيديكم، على تفعيل مضامين المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI)، الذي يهدف إلى إرساء

نموذج جديد للجامعة المغربية، يكرس التميز الأكاديمي والعلمي ويدعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يخص مجال التشغيل، ستواصل الحكومة تنزيل النسخة الثانية من برنامج "أوراش" من أجل بلوغ هدف إحداث 250 ألف منصب شغل. وقد رصدت الحكومة غلافا ماليا سنويا يقدر ب 2,25 مليار درهم خلال سنتي 2022 و2023، لهذا البرنامج الذي ستعمل على استكمال تنزيله خلال سنة 2024. أما بالنسبة لبرنامج "فرصة" الذي يهدف إلى مواكبة وتمويل 10.000 من حاملي المشاريع خلال سنة 2023، فقد خصصت له الحكومة غلافا ماليا سنويا يقدر ب 1,25 مليار درهم برسم سنتي 2022 و2023. كما ستعرف سنة 2024 إنجاز تقييم شامل لهذا البرنامج قصد استصدار دليل مرجعي للممارسات الجيدة في مجال مواكبة وتأطير حاملي المشاريع، من أجل انطلاقة واعدة في هذا المجال.

هذا فيما سيتم إحداث 50.034 منصبا ماليا برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024، مقابل 48.212 خلال سنة 2023.

وعلى صعيد آخر، يشكل الولوج إلى السكن اللائق وضمان ظروف عيش كريمة أحد أولويات عمل الحكومة التي تلتزم، وفقا للرؤية الملكية السامية، بتنفيذ البرنامج الجديد للمساعدة في مجال السكن، برسم الفترة ما بين 2024

و2028، والذي يروم تجديد المقاربة المتعلقة بالمساعدة على تملك السكن ودعم القدرة الشرائية للأسر، من خلال مساعدة مالية مباشرة للمقتني.

كما ستعمل الحكومة على مواصلة برنامج مدن بدون صفيح، والمشاريع الرامية إلى تأهيل المباني الآيلة للسقوط، وكذا تحسين الولوج إلى مرافق وتجهيزات القرب في إطار برامج سياسة المدينة. وستعتني الحكومة كذلك بالجانب المتعلق بالمحافظة على المباني التقليدية والتراث المعماري بصفة عامة، وبإعادة تثمين المدن العتيقة بصفة خاصة، لما لذلك من أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية من شأنها تحفيز وتحسين تنافسية وجاذبية الفضاءات العمرانية.

كما ستعمل الحكومة على الارتقاء بوضعية المرأة وتوطيد الإدماج الاجتماعي للأسر، عبر تنزيل استراتيجية "جسر" التي تهدف على الخصوص إلى رفع نسبة اندماج النساء في النشاط الاقتصادي، ومحاربة العنف ضد النساء، وتحسين وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة، والتكفل بالأشخاص المسنين.

وبالموازاة مع ذلك، ستعمل الحكومة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024، على مواصلة الوفاء بالتزامات الحوار الاجتماعي، لاسيما تنزيل الاتفاقات الموقعة بهدف تحسين أجور موظفي مجموعة من القطاعات وهو ما سيكلف الميزانية العامة للدولة نفقات إضافية تقدر بـ 4,2 مليار درهم سنة 2024، حيث سيبلغ مجموع الاعتمادات المخصصة لتنزيل التزامات الحوار الاجتماعي حوالي 10 مليار درهم.

السيدات والسادة؛

يتعلق المحور الثالث لمشروع قانون المالية لسنة 2024، بمواصلة الإصلاحات الهيكلية، حيث ستعمل الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2024، على مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى من قبيل إصلاح العدالة، ومواصلة ورش اللاتمركز الإداري والمضي في تنزيل الجهوية المتقدمة، والنهوض بالاستثمار، مع التركيز على الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز السيادة الصناعية والطاقية لبلادنا، موازاة مع مواصلة تحسين مناخ الأعمال وتعزيز منسوب الثقة الذي صارت تحظى به بلادنا من قِبَل المستثمرين والمؤسسات الدولية الكبرى.

في هذا الإطار، فإن الحكومة عازمة، من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2024، على المضي قدما في إصلاح العدالة من أجل تعزيز دولة الحق والقانون وضمان الأمن القانوني والقضائي اللازم لتحقيق التنمية الشاملة. وسيتم ذلك من خلال تحديث وتطوير المنظومة القانونية المدرجة في المخطط التشريعي، والتنزيل التدريجي لمشروع التحول الرقمي للإدارة القضائية وتحديثها، مع تنفيذ مختلف الأوراش المتعلقة بتأهيل البنية التحتية للمحاكم وتعميم محاكم الأسرة، إلى جانب الرفع من مؤهلات وكفاءات الموارد البشرية.

وعلى صعيد آخر، ولإنجاح ورش اللاتمركز الإداري وتنزيل الجهوية المتقدمة ولتعزيز حكامة التدبير العمومي والرفع من نجاعة السياسات العمومية والتقائيتها على المستوى الترابي، ستعمل الحكومة على اعتماد سياسة جديدة ترتكز على

إعطاء بعد ترابي لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإحداث التمثيليات المشتركة وتحقيق وحدة عمل كل مصالح الدولة على المستوى الجهوي لضمان فعالية أدائها، ومواصلة تحويل الاختصاصات إلى المصالح اللامركزة وتمكينها من الموارد اللازمة لأداء مهامها، مع مواصلة تنزيل مختلف الأوراش المتعلقة بإصلاح الإدارة، خصوصا منها ما يتعلق بالحكامة الجيدة وتبسيط المساطر، موازاة مع تفعيل الاستراتيجية الرقمية الجديدة وتقوية التكوين وتعزيز الكفاءات في هذا المجال.

السيدات والسادة؛

وعيا مِنا بالرهان القائم على الاستثمار المنتج باعتباره رافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق انخراط بلادنا في القطاعات الواعدة والمنتجة لفرص الشغل، ستعمل الحكومة على مواصلة المجهود الاستثماري للدولة وتحفيز الاستثمار الخاص والرفع من مساهمته في الاستثمار الإجمالي.

وفي هذا الإطار، سيصل مجهود الاستثمار العمومي إلى 335 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024، وهو ما يمثل زيادة تقدر ب 35 مليار درهم، مقارنة بسنة 2023.

وموازاة مع ذلك، ستعمل الحكومة على تفعيل الميثاق الجديد للاستثمار من خلال إعطاء الأولوية للمشاريع المنتجة لفرص الشغل، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الواعدة، مع الأخذ بعين الاعتبار العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات.

كما ستواصل الحكومة العمل على تفعيل "صندوق محمد السادس للاستثمار" باعتباره رافعة للاستثمارات الخاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع الكبرى المهيكلة في القطاعات ذات الأولوية كالصناعة والفلاحة والسياحة، أو المساهمة في رأسمال المقاولات الصغرى والمتوسطة، وكذا المقاولات الكبرى العمومية والخاصة.

ونظرا للدور الذي يلعبه مناخ الأعمال في نجاح الرهان القائم على الاستثمار، ستعمل الحكومة على تفعيل خارطة الطريق التي اعتمدتها لتحسين مناخ الأعمال والتي تشمل جيلا جديدا من الإصلاحات التي تهم تبسيط ورقمنة الإجراءات الإدارية، وتحسين الولوج إلى العقار والمناطق الصناعية، وتطوير أدوات جديدة للحصول على التمويل، وتحسين الولوج إلى الطلبيات العمومية، وتقليص آجال الأداء.

كما تولي الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2024، عناية خاصة لتنزيل المخططات الاستراتيجية القطاعية. وهكذا، ستواصل الحكومة تنزيل الاستراتيجية الطاقية التي تروم إنتاج 52% من الطاقة الكهربائية انطلاقا من

المصادر المتجددة بحلول سنة 2030، كما ستعمل على تفعيل التوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، بتنزيل مشروع "عرض المغرب"، في مجال الهيدروجين الأخضر، وذلك بهدف تثمين المؤهلات التي تزخر بها بلادنا، والاستجابة لمشاريع المستثمرين العالميين، في هذا المجال الواعد.

وعلى صعيد آخر، ستعمل الحكومة على مواصلة تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية للقطاع السياحي بهدف استقطاب 17,5 مليون سائح في أفق سنة 2026 مع تحقيق 120 مليار درهم من المداخيل بالعملة الصعبة، وإحداث 80 ألف فرصة شغل مباشر، و120 ألف فرصة شغل غير مباشر.

السيدات والسادة؛

المحور الرابع ضمن مرتكزات مشروع قانون المالية يهم تعزيز استدامة ماليتنا العمومية، مع الحرص على تعبئة الهوامش المالية اللازمة لتنزيل مختلف الأوراش والإصلاحات.

إن الحكومة واعية بأن النجاح في تنزيل المحاور الأساسية لمشروع قانون المالية لسنة 2024 وتحقيق أهدافه، لا يمكن أن يتحقق دون تعزيز استدامة المالية العمومية. وهو ما يفرض الحفاظ على التوازنات المالية وضمان استمرارها عبر إبداع تدابير تكرس التعبئة الكمية للموارد المالية الضرورية لإنجاز السياسات العمومية.

وما من شك في أن بلادنا حققت نجاحا مشهودا في الجمع بين صمود نسيجنا الاقتصادي أمام الأزمات المتتالية وبين صيانة التوازنات المالية، بالتدبير المتميز لماليتنا العمومية في ظل توالي الأزمات التي أنهكت اقتصادات كبرى وصارت تواجه صعوبات كبيرة لتدبير ماليتها العمومية في ظل تراكم الديون وتقلص الهوامش المالية. ولعل خير دليل على ذلك خروج بلادنا من اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي (GAFI) وللاتحاد الأوروبي، وحفاظ بلادنا على تصنيفها الائتماني واستفادتها من خط الائتمان المرن لصندوق النقد الدولي بقيمة 5 مليارات دولار أمريكي. هذا، إلى جانب موافقة الصندوق على قرض بقيمة 1,3 مليار دولار من صندوق المرونة والاستدامة الجديد، وذلك لتعزيز قدرة بلادنا على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية.

هذا، وستعكف الحكومة على مواصلة إصلاحات ماليتنا العمومية عبر إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، خصوصا من خلال اعتماد قاعدة ميزانياتية جديدة تروم التحكم في المديونية في مستويات مقبولة، إضافة إلى توسيع نطاق القانون التنظيمي لقانون المالية ليشمل المؤسسات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة.

كما ستواصل الحكومة خلال سنة 2024، التنزيل الفعلي للقانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، عبر اعتماد تدابير ملموسة من أجل تحقيق العدالة الضريبية، ووضع نظام ضريبي مستقر، مبسط وشفاف يوفر الوضوح

للمستثمرين ولكل الفاعلين. وفي هذا الإطار، ستعطى الأولوية خلال سنة 2024، لإصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وإدماج القطاع غير المهيكل.

كما ستعمل الحكومة من جانب آخر، على تطوير التمويلات المبتكرة، وعلى مواصلة مجهوداتها الرامية إلى عقلنة تدبير المحفظة العمومية والرفع من نجاعتها.

وبشكل عام، ستحرص الحكومة، خلال سنة 2024 والسنوات اللاحقة، على التقليص التدريجي من عجز الميزانية، بما يمكن من وضع ماليتنا العمومية في مسار تقليص حجم المديونية، وتعزيز التوازن المالي، واستعادة الهوامش المالية الضرورية لمواصلة مختلف الأوراش التنموية.

السيدات والسادة؛

انطلاقا من الرؤية الشاملة التي حكمت إعداد هذا المشروع، وعلى ضوء المتطلبات التمويلية لتنزيل مختلف الأوراش والبرامج المذكورة، وأخذا بعين الاعتبار الظرفية الدولية التي يكتنفها عدم اليقين بشأن آفاق نمو الاقتصاد العالمي، فإن مشروع قانون المالية 2024، يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي يقدر ب 3,7% مع حصر معدل التضخم في 2,5% وعجز الميزانية في 4%.

وتنبني هذه التوقعات على الفرضيات التالية:

- ارتفاع الطلب الخارجي، مع استثناء الفوسفاط ومشتقاته ب2,9% ؛
- محصول زراعي في حدود 75 مليون قنطار؛
- متوسط سعر غاز البوتان 500 دولار للطن.

وإذ نعتبر هذه الفرضيات واقعية وقابلة للتحقق، نؤكد أن هذا المشروع هو في العمق تجسيد لشعار : "الثقة، الاستمرارية، الطموح".

الثقة في قدرتنا على مواجهة الأزمات والإكراهات الظرفية؛

والاستمرارية في تنزيل الأوراش المجتمعية والإصلاحات الهيكلية؛

ثم الطموح الذي يجسده الرهان على الاستثمار في المجالات الاستراتيجية لتعزيز سيادة بلادنا الصناعية والطاقية والمالية وتموقعها على الصعيدين القاري والدولي.

السيدات والسادة،

بتقديمي لهذه الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية لسنة 2024، أؤكد مجددا الانفتاح الكامل للحكومة على العمل المتناغم والمنسجم مع المؤسسة التشريعية، ومع كافة الفاعلين والشركاء، من أجل تحقيق الفعالية الضرورية لإنجاح مختلف الأوراش التي تطرقت لها.

لذلك، فإن الحكومة تتطلع إلى إخراج قانون مالية يترجم إرادتنا الجماعية لتجسيد السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله، المنسجمة مع انتظارات المواطنات والمواطنين في كافة المجالات. قانون مالية يواكب العمل المستمر لجلالته على ترسيخ موقع بلادنا كفاعل رئيسي في المنطقة وفي القارة الإفريقية على حد سواء، من خلال مبدإ التعاون جنوب-جنوب وعلى أرضية المصالح المشتركة.

ولا يفوتنا هنا أن نؤكد استعدادنا الدائم للسير وراء القيادة الحكيمة لجلالته لترسيخ وحدتنا الترابية، وتحقيق الإصلاحات المجتمعية الكبرى، من قبيل مراجعة مدونة الأسرة، التي من شأنها المزيد من استنهاض طاقات مجتمعنا نحو مزيد من العدالة والتقدم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته